



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL
A/36/883
S/15250
24 June 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



الجمعية العامة

مجلس الأمن
السنة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مُؤرخة في ٢٣ حزيران / يونيو ١٩٨٢ ووجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أشير إلى رسالة مُؤرخة في ١٤ أيار / مايو ١٩٨٢ (A/36/874-S/15086) ووجهة
إلى سعادتكم من القائم بأعمال البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة الذي أرفق بها رسالة من
الدكتور كينان أتا قول مُؤرخة في ١٢ أيار / مايو ١٩٨٢ عن موضوع انضمام حكومة جمهورية قبرص إلى
اتفاقية منع جريمة ابادة الأجانس والمفاسقة عليها ، كما أتشرف بأن أشير إلى ما يلي :

١ - إن قبول إدارة الشؤون القانونية بالأمم المتحدة لصالح الانضمام الذي
أودعته حكومة جمهورية قبرص هو رد مباشر من جانب الأمم المتحدة على قول الدكتور كينان
أتا قول أن حكومة جمهورية قبرص تفتقر إلى السلطة القانونية والدستورية التي تؤهلها
للانضمام إلى المعاهدة المذكورة أعلاه .

٢ - وكما أوضحنا في رسالة سابقة فإنه لا طائل من محاولة الطعن في شرعية
حكومة جمهورية قبرص التي تعترف بها الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وجميع دول
العالم باستثناء تركيا وحدها ، وهي البلد الذي قام في تجاهله تام لميثاق الأمم المتحدة
والقانون الدولي ، بارتكابه عدوانا على قبرص ، فهو واحتلاله حتى الآن لجزء كبير من أراضيها
مخالفا بذلك قرارات الأمم المتحدة المتكررة التي تطالب بـ "تحاليف القرارات التركية" من
الجزيرة .

٣ - وإن "دولة قبرص الاتحادية التركية" التي يشير إليها كاتب الرسالة
لا يعترف بها أحد ، حيث أنها كيان غير شرعي ووهبي جاً نتيجة للفزو التركي واقتلاعه

تركيا في المنطقة المحتلة من قبرص عملاً بسياساتها التوسعية . وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ في ١٢ اذار / مارس ١٩٧٥ عن الأسف الشديد إقامة هذا الكيان المزعوم ، كما أدان مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقد في ليماسول عام ١٩٧٥ هذه العمليّة .

٤ - وان الأراضي التي يحتلها ما يسمى "دولة قبرص الاتحادية التركية" هي جزءٌ متّكمٌ من جمهورية قبرص التي أعادت تأكيد سيادتها عليها أيضاً ، وهي سيادة لا نزاع فيها ، مجموعة من قارات الأمم المتحدة ، كان آخرها في عام ١٩٧٩ وهو قرار الجمعية العامة ٣٤/٣٠ .

٥ - وان الادعاء بتعرض الطائفة القبرصية التركية "للاضطهاد والابادة" على يد حكومة قبرص هو محض دعاية سياسية تستخدّمها تركيا لتبرير غزوها الوحشى واستمرار احتلالها العسكري لأراضي جمهورية قبرص ، متذرعة بحماية الطائفة القبرصية التركية .

ولقد ظلل جميع القبارصة من يونانيين وأتراك وأرمن وموارنة طيلة قرون يعيشون ويتعلّمون سوياً في سلم ووثام في قرى مختلفة ، وهذا دليل على التعايش السلمي والوشائج التاريخية التي تربطهم .

وان سياسة أنقرة في العزل والفصل والتي تقوم بتنفيذها العناصر المتطرفة في القيادة القبرصية التركية هي التي خلقت الجحود والبغضاء بين الطائفتين اليونانية والتركية .

والدليل الكافي على ذلك هو التقارير نصف السنوية المنتظمة للأمين العام أورانت التي تدحض هذا الادعاء وتبيّن بشكل لا سبيل إلى تنفيذه زيف الادعاء بأن حكومة قبرص تسيء معاملة الطائفة القبرصية التركية .

ويكفي أن نورد الاقتباسات التالية من تقارير الأمين العام للأمم المتحدة ، بوصفه أعلى سلطة مستقلة :

(أ) "... ومن المعتقد أيضاً أن عدم تحرك القبارصة الأتراك خارج مناطقهم ينطوي على غرض سياسي هو تعزيز الادعاء بعدم إمكان الطائفتين الرئيسيتين في قبرص أن تعيشان معاً في سلم في الجزيرة دون نوع من الفيل الجغرافي ." (S/5764 : الفقرة ١١٣) ؛

(ب) "... ان المشاكل التي يعاني منها السكان القبارصة الأتراك هي نتيجة مباشرة لسياسة القيادة في الانعزال الذاتي التي تفرض بالقوة على العامة ." (S/6426 : الفقرة ١٠٦) .

٦ - أما عن القائم بالأعمال التركي الذي طلب تعميم الرسالة موضع الرد ، فاني أود تذكيره بمذكرات هنرى مورغنشاوسفير الولايات المتحدة لدى تركيا ، وكتابات الفيكا ونست البريطاني جيمز برايس ؛ وعندئذ سيدرك أنه ينبغي له أن يتفادى الاشارة الى ابادة الأجناس لأن هذا يعيد الى ذهن القارئ صورة أولئك المشهورين بارتكاب هذه الجريمة .
وأكون متمنا لسواعطتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة تحت البند ٣٥ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) قسطنطين موسوتاس

السفير

الممثل الدائم لقبرص لدى
الأمم المتحدة
